

نفسه ينطبق على المعاهد والجامعات، واللباس العصري باختيار المرأة ينتشر أكثر فأكثر، وتعدد الزوجات يتقلص أكثر فأكثر، وتتبلور حركة نسوية ترسي أطرها هنا وهناك، وتتخرط بملموسية أوضح في النضال التحرري.. الخ وهذا كله يتماشى مع قانون التطور العالمي.

ورغم هذه المسيرة الصاعدة التي لا يمكن حجزها وإيقافها لم تنفك تعاني المرأة من اضطهادات عدة، بل انها مضطهدة المضطهدين كما قال الثوري الالمانى "بيبل" وهي البروليتاريا في البيت فيما الرجل هو البرجوازي الاستغلالي كما ذكر انجلس. ويمكن تلخيص اضطهادات المرأة في بلادنا بما يلي:-

١- اضطهاد قومي

فهي تخضع كما الرجل لقهر الاحتلال الصهيوني الذي اجتث شعبنا من أرضه وشرده وهود أرضه ويمارس القمع والبطش المنظم ضده، ونساء العالم لا يعانين ما تعاني المرأة الفلسطينية بهذا الصدد.. وهذا الاضطهاد لا يزول الا بالاستقلال الناجز.

٢- اضطهاد طبقي

من قبل الرأسمال الاستغلالي، وهذا يشمل النساء العاملات حيثما تستغل كشغيلة كما الرجل الشغيل، وتستغل كامرأة لانها تتلقى اجرة أقل ولا تمنح فرصا متساوية للرجل في القيادة والتسرب للوظائف الهامة.. وحقوق المرأة العاملة الفلسطينية هي درجة أدنى مما حققته المرأة العاملة في العالم المتطور علما انهما يتساويان في جوهر الاستغلال.. طبعا لقد أحرزت المرأة في البلدان الاشتراكية السابقة والبلدان الاشتراكية القائمة منجزات أكبر، وعلى الأقل تحققت العدالة الاشتراكية بإزالة الاستغلال والطبقات الرأسمالية التي تستغل الشغيلة نساء ورجالا.. والاستغلال الطبقي للمرأة والرجل لا يزول الا بإزالة علاقات الانتاج الرأسمالية وحلول الاشتراكية محلها.

٣- اضطهاد اجتماعي ذكوري للمرأة

وهذا يقع عليها وحدها ويمارسه الرجل ضدها من خلال قيم بالية ونزعة متسلطة وتعامل دوني معها، وتحليات هذا الاضطهاد عديدة جدا، ووطأتها على المرأة لا تقل عن وطأة الاضطهاد القومي والاستغلال الطبقي.